

كشف المدير العام في شركة الكويت للتأمين د.علي البحر عن أن إجمالي حصة شركات التأمين من الأقساط التأمينية على مشاريع خطة التنمية بلغت مليار دينار، مشيراً إلى أن شركة «الكويت للتأمين» تعترض المنافسة على باقي المشاريع التي ستطرح خلال الفترة المقبلة من خطة التنمية المقدره بقيمة 37 مليار دينار. واعتبر د.البحر في مقابلة مع «الأنباء» أن شروع اتحاد التأمين الخليجي في إعداد وثيقة تأمين موحدة على المركبات في دول التعاون الخليجي خلال اجتماعه الأخير بالدوحة خطوة جيدة لتوحيد وثيقة تأمين السيارات بما يتفق مع قوانين كل دولة بالتعاون، كما أن تطبيق الوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات في دول الخليج يصب في صالح حملة الوثائق، ويتسع نطاق تغطية الوثيقة لتشمل جميع دول الخليج، دون الحاجة إلى استصدار وثائق تأمين منفصلة عند المرور بكل دولة. وأكد ان قطاع التأمين يشهد استقراراً متوازناً في الوقت الراهن، الأمر الذي انعكس على أداء شركات التأمين بإيجابية بشكل عام والكويت للتأمين بشكل خاص، وان نمو أداء قطاع التأمين المحلي عادة يرتبط بشكل رئيسي ومباشر مع نمو إجمالي الناتج المحلي للدولة، ومدى تنفيذ المشروعات التنموية وتطوير البنية التحتية، وفيما يلي التفاصيل:

أجري المقابلة: احمد يوسف

المدير العام لشركة الكويت للتأمين أكد في مقابلة مع «الأنباء» المنافسة على باقي مشاريع خطة الدولة

# علي البحر: مليار دينار حجم الأقساط التأمينية لشركات التأمين من إجمالي مشاريع خطة التنمية

الشركات تعيد حساباتها من جديد، فهو سيسهل تحدياً كبيراً لها في زيادة رؤوس أموالها، وبالتالي لابد من أن تأخذ الشركات القانون الجديد بعين الاعتبار، وتزيد رؤوس أموالها لتكون على المستوى الذي حدده القانون بالإضافة إلى التزامها بالجوانب الفنية والمعايير التأمينية.

ماذا نتوقع لقطاع التأمين خلال العام الحالي؟

● أعتقد ان قطاع التأمين يشهد استقراراً متوازناً في الوقت الراهن، الأمر الذي انعكس على أداء شركات التأمين بإيجابية بشكل عام والكويت للتأمين بشكل خاص، وان نمو أداء قطاع التأمين المحلي عادة يرتبط بشكل رئيسي ومباشر مع نمو إجمالي الناتج المحلي للمشروعات التنموية وتطوير البنية التحتية.

وهناك حالة من التفاؤل مرجعها النتائج الإيجابية التي حقق القطاع عن أدائه خلال العام 2012، وهناك مبادرات بإستمرار هذا التفاؤل خلال العام الحالي، وقد تمت إيرادات الشركة في 2012 بنسبة 52٪ مقارنة بالعام 2011، و 25٪ زيادة في الاكتتاب في حين بلغت الحصة السوقية 20٪، ويلاحظ أن هناك نمواً إيجابياً في حسابات الأقساط ومعدلات الربحية مقارنة بغيره من القطاعات الأخرى.

اي دور بالنسبة لعمليات التوزيع وبناء عليه لا يمكننا ان نحكم على وجود كوتة يتم توزيعها بين شركات التأمين القديمة أو الجديدة.

توقع بعض خبراء التأمين احتمالية اندماج أو انسحاب بعض شركات التأمين العاملة في السوق خلال 2012، لكن لم نر لهذه التوقعات أي أثر يذكر على أرض الواقع، فما تفسيركم لذلك؟

● الحديث عن اندماج أو انسحاب بعض شركات التأمين العاملة في السوق، قرار يخضع لقرار المساهمين بناء على المصلحة العامة للشركة والمساهمين، وإذا كان ذلك هو القرار الصائب تتم مناقشته خلال الجمعية العمومية غير العادية للشركة للتصويت عليه وليس بالضرورة أن يكون قرار الانسحاب هو الخيار الموفق للشركة.

وأعتقد ان العدد الكبير قياساً بحجم السوق، هو ما دفع البعض لتوقع ان يكون هناك قرار للانسحاب أو الاندماج لعدم قدرة كثير من الشركات على العمل في ظل سوق محدود وعدد كبير من الشركات. اضعف ذلك ان قانون الشركات الجديد يلزم الشركات بزيادة رؤوس أموالها للتوافق مع، وهو سيجعل بعض

حيث القانون فقد شاركت الكويت للتأمين في وضع المعايير وموافقون عليها 100٪ من حيث الطرح العام، لكن هناك شركات ستواجه صعوبات في تطبيق هذه المعايير والتي تتطلب رفع رأسمالها وبقاء الاحتياطي وربطه مع وزارة التجارة والصناعة، ويكمن الهدف من هذه المعايير في حماية حملة الوثائق في الأساس، حيث إنهم أول المتضررين في حال تعثر شركات التأمين.

تتمتع شركات التأمين الصغيرة والشركات الكبيرة والقديمة بتوزيع كوتة التأمين في السوق المحلي مع تحييدها، فهل هذا صحيح؟

● حقيقي، لا يوجد توزيع لكوتة التأمين في الكويت، لكن عدد الشركات العاملة في سوق التأمين بشقيه التقليدي والتكافلي يعتبر كبيراً نسبياً على حجم السوق، الأمر الذي يجعل المنافسة شرسة، ويبقى البقاء للأصلح.

بالإضافة إلى ذلك، فلا يوجد تنسيق بين شركات التأمين وبعضها، فلو نظرنا مثلا لقطاع النفط، فسندرج انه يخضع لمعايير وضعتها مؤسسة البترول لتوزيع الأدوار، والاختصاصات، وحجم التأمين ومدى كفاءة كل شركة للتأمين على المشاريع التي تطرحها وبالتالي فإن شركات التأمين ليس لديها

ماذا عن قانون التأمين الجديد؟ وهل تتوقع إقراره من مجلس الأمة خلال طور الانعقاد الحالي؟

● شاركنا في وضع بنود قانون التأمين الجديد، ورأسنا في وزارة التجارة دور إيجابي، خصوصا أنها تقدمت إلى مجلس الأمة بقانون التأمين الجديد مؤخراً لإقراره، كما أن الوزير الحالي جاد في اعتماد قانون التأمين.

أتوقع إقرار القانون قبيل انتهاء العام الحالي وهناك بعد البنود المتعلقة بالقانون الجديد ثم سريان العمل بها وطبقت على أرض الواقع، إلا ان قرار مجلس الأمة لا يزال له عامل مهم في تنفيذ باقي تعديلات القانون الجديد.

وأستدرك بأن مطالبات رفع الشرائح التأمينية المتعلقة بالسيارات لا تزال مستمرة وان الأمر في انتظار موافقات وزارتي الداخلية والمرور، بالإضافة إلى العديد من الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

إذا كان المقترح بقانون التأمين الجديد إيجابياً، فهل تستطيع الشركات الالتزام بالمعايير الجديدة؟

● أعتقد ان العقوبات قاسية على الشركات غير الملتزمة أو التي ستتحرف عن تطبيق هذه المعايير، فمن



د.علي البحر

بها إمانة مجلس التعاون الخليجي والذي من المنتظر إقرارها قبل نهاية 2013.

ضخت الدول العديد من مشاريع خطة التنمية، فهل لنا ان نعرف حجم أقساط التأمين التي حصلت وتحصل عليها شركات التأمين من إجمالي مشاريع الخطة؟

● أعتقد ان إجمالي الأقساط التأمينية لمشاريع خطة التنمية التي طرحتها الدولة بقيمة 37 مليار دينار لمدة 5 سنوات بنحو مليار دينار،

توقع إقرار قانون التأمين الجديد قبيل انتهاء دور الانعقاد الحالي



شركات التأمين المخالفة للقانون الجديد ستنتال عقوبات قاسية

# أجمعوا على أن الكويت لا تنقصها الفرص الاستثمارية ولا الإمكانيات المادية اقتصاديون لـ «الأنباء»: خلل الإدارة يعوق الكويت دون تحولها إلى مركز مالي

الاستثمارية أو الإمكانيات بل تعاني من العقلية التي تدبر «تضر من حيث تريد أن تنفع». فيما رأت رئيسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة العربية للاستثمار سابقاً نجاة الكويت بحاجة السويدي ان الكويت بحاجة الى تغيير العقلية التي يدار بها الاقتصاد وبحاجة من تشريعات جديدة مواكبة للتغيرات العالمية. وقالت ان الكويت بحاجة كذلك الى حكومة جادة قادرة على تعديل المسار الاقتصادي وتحتاج إلى رؤية جديدة في الادارة الاقتصادية والتشريعية لتتمكن من ان تكون دولة منافسة عالمياً ومن ثم تتحول الى مركز مالي او تجاري مستقطب للأعمال.

تحتاج الى تغيير آليات العمل وعقلية الإدارة، مشيراً إلى أن أهم العوائق التي تحول دون تحولها إلى مركز اقتصادي سواء مالى أو تجاري أو خدماتي هي الإدارة. ونوه السويدي ان الكويت بحاجة الى تحسين بيئة الأعمال، بصفة خاصة على نطاق تحرير نظامها المالى، وتحرير بيئة الأعمال من البيروقراطية وتشريعاتها المختلفة لكي تسمح بإجراءات سريعة وفعالة وعادلة إضافة الى مناخ إداري خال من الفساد، وتعديل قوانين الضريبة بحيث تزيل الأزدواجية الحالية التي تميز ضد الشركات الأجنبية بعبء ضريبي مرتفع، وغيرها من المتطلبات الضرورية. وأشار إلى أن الكويت لا تشك من قلة الفرص

وأضاف أن الكويت تبحث عن البديل للإيرادات النفطية وهي بحاجة الى تنوع إيراداتها والسعي لتحويلها إلى مركز تجاري سيستقطب اهتمام دول العالم للمنطقة وسيكون صمام أمان للكويت يحافظ على أمنها. ونوه إلى أن التحول الى مركز تجاري سيخدم دولة الكويت اقتصادياً وسياسياً وستكون مكملة لمنظومة الاقتصاد الإقليمي، مؤكداً على ضرورة معالجة الخلل الإداري. من جانبه رأى الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور أن الكويت مهية لتكون مركزاً للخدمات إقليمياً أو حتى عالمياً وهذه الخدمات متنوعة وتشمل إيجابيات التحول الى مركز مالي وتجاري. وقال بوخضور أن الكويت

انه الأجدى أن تتخلى الكويت عن مشروع المركز المالي الذي يلقي منافسة إقليمية ويواجه العديد من العوائق وترتكز على المركز التجاري أو «الخدماتي» الجامع الذي سيلعب دور البديل لإيرادات النفط والمكمل للاقتصاد الوطني. بداية قال رئيس جمعية اتحاد المحاسبين العرب محمد الهاجري ان من واجب الكويت أن تفرّد بما هو متاح وتمتيز عن الدول الإقليمية وتكون مكملاً لا منافساً وذلك بتخليها عن مشروع تحولها الى مركز مالي وتبني مشروع المركز التجاري، مشيراً إلى أن الفائدة الاقتصادية من التحول الى مركز تجاري كبيرة ولا تواجهها عوائق خلافاً للمركز المالي الذي يحتاج الى عدة شروط وإصلاحات هيكلية لبنية الاقتصاد الكلي.



حجاج بوخضور



نجدة السويدية



محمد الهاجري

عوامل غير مشجعة. ورأى بعضهم أن الكويت ليست الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسعى أن تكون مركزاً مالياً بل تواجه منافسة من البحرين التي تعتبر أحد مراكز الأوفشور الملمة، وكذلك من الإمارات التي تسعى أن تكون مركزاً مالياً إقليمياً. فيما اعتبر البعض الآخر

الإداري سواء على مستوى القرارات الاقتصادية أو التشريعية. وأشاروا إلى أن الاقتصاد الكويتي يعاني الكثير من جوانب الاختلال سواء بالنسبة لاختلال هيكل الناتج أو السكان أو العمالة أو الميزانية العامة للدولة، وهي فني مجملها

جاء تصريح وزير التجارة والصناعة أنس الصالح الأخير بخصوص حاجة الكويت الى سلسلة من الإصلاحات واسعة النطاق لتتمكن من تحويلها إلى مركز مالي إقليمي قادر على استقطاب التمويل والأعمال وتوفير وظائف رفيعة المستوى للمحترفين الكويتيين. وتعليقاً على تصريح الوزير رصدت «الأنباء» آراء خبراء واقتصاديين، الذين أجمعوا على ان الكويت لا تنقصها الفرص الاستثمارية ولا الإمكانيات المادية بل هي بحاجة إلى إعادة هيكلة إدارتها الاقتصادية والتشريعية لتتحول الى مركز مالي إقليمي.

**شركة كويت مترو للنقل السريع**  
Kuwait Metro Rapid Transport Co.

**تذكير**

**باجتماع الجمعية العمومية العادية**

نود أن نذكر السادة المساهمين الكرام بموعد إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ، والذي سيعقد في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الموافق 2013/06/23 ، وذلك في مقر الشركة الكائن في منطقة: الشرق - شارع جابر المبارك - برج الشروق 2 - الدور الحادي عشر، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال .

مجلس الإدارة

# «كرو هوروث» يحوز جائزة أفضل مكتب استشارات في 2013

لاستشارات المخاطر العالمية (CHGR) هو عضو في كرو هوروث العالمية والذي يصنف من ضمن أفضل 10 مكاتب محاسبة في العالم وله ما يزيد عن 150 شركة محاسبة مستقلة وخدمات استشارية مع 640 مكتباً في أكثر من 100 دولة في العالم. وأعتبر الشريك التنفيذي لمكتب هوروث المهنا وشركاه - الكويت، رابعة سعد المهنا، عن فخرها وامتنانها الكامل للجائزة والتي تعد اعترافاً جديداً بجودة الخدمات التي تقدمها الشركات الأعضاء في كرو هوروث العالمية لافتة الى ان هوروث المهنا

منحت نشرة المحاسبة الدولية (IAB) جائزة أفضل مكتب استشارات لهذا العام إلى مكتب كرو هوروث العالمية، ومنحت هذه الجائزة للمكتب من خلال عضو المكتب كرو هوروث لاستشارات المخاطر العالمية (CHGR) وهو أفضل مكتب استشاري لهذا العام.



هذا وقد تأسس مكتب كروهوروث لاستشارات المخاطر العالمية عام 2011 ويقدم خدمات مهنية عالمية للعديد من الشركات مثل خدمات الحكومة واستشارات المخاطر ومتطلبات الامتثال، ومكتب كرو هوروث